



استمر تحسن أداء قطاع البنوك، بالتزامن مع نمو الودائع والقروض. تعتبر قروض الرهن العقاري من أهم عوامل النمو. استمر تفوق أداء البنوك المتوافقة مع الشريعة، حيث ارتفعت الودائع عن ذات الربع من العام السابق بنسبة ٧,٩٪ مقارنة بنمو الودائع في البنوك التقليدية خلال نفس الفترة بنسبة ٧,١٪. استمر بنك البلاد في تحقيق نمو ملحوظ، بينما استقر نمو مصرف الراجحي. أثرت مصروفات الزكاة سلباً على الربحية ومعدل كفاية رأس المال.

تجاوزت قروض الرهن العقاري التوقعات، واستفادت البنوك التي تتعامل مع الأفراد حيث: ارتفعت قروض الرهن العقاري بشكل كبير منذ السنة المالية ٢٠١٦ عن العام السابق بنسبة ٤١٪ و ٦٥٪ في العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨. تم توقيع قروض بقيمة إجمالية ٢٧ مليار ريال سعودي، لكن منذ بداية السنة المالية ٢٠١٩، حققت القروض نمواً بوتيرة أعلى، حيث ارتفع إجمالي العقود التي تم توقيعها خلال التسعة شهور الأولى من العام ٢٠١٩ عن ذات الفترة من العام السابق بنسبة ٢٧٣٪، كما ارتفع إجمالي القروض خلال نفس الفترة بنسبة ١٧٤٪. تم توقيع معظم هذه القروض (٨٠٪ في التسعة شهور الأولى من العام ٢٠١٩) للحصول على الفلل المستقلة. نرى أن البنوك التي لها حضور قوي في التعامل مع الأفراد هي التي ستستفيد من ذلك. من البنوك التي ضمن تغطيتها، سيستفيد مصرف الراجحي بشكل كبير من ذلك بفضل التركيز الكبير على الأفراد.

مصروفات الزكاة تؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال: تم تطبيق مصاريف الزكاة بنسبة ١٠٪ على الربح التشغيلي بعد إعلان الهيئة العامة للزكاة والدخل، مما أدى إلى انخفاض صافي الربح وكفاية رأس المال في القطاع. انخفضت كفاية رأس المال وصافي الربح في معظم البنوك، حيث انخفض معدل كفاية رأس المال في التسعة شهور الأولى من العام ٢٠١٩ عن ذات الربع من العام السابق في كل من مصرف الراجحي إلى ١٩,٥٪ من ٢١,٧٪، بنك البلاد إلى ١٧,٨٪ من ١٨,١٪، مصرف الإنماء إلى ٢٠,٠٪ من ٢١,٠٪ وبنك الجزيرة إلى ٢٦,٠٪ من ٢٨,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.

التقييم:

نتوقع صافي ربح لمصرف الإنماء خلال السنة المالية ٢٠١٩ بحدود ٢,٧٣ مليار ريال سعودي؛ تحسناً بالمقارنة مع السنة السابقة، بالرغم من تعديل مصاروفات الزكاة في السنة المالية ٢٠١٩. نستمر في توصيتنا "زيادة المراكز" لسهم مصرف الإنماء بسعر مستهدف عند ٢٦,٨٠ ريال سعودي. ساهم الأداء القوي لصافي الربح خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة في دعم العائد على حقوق المساهمين ليصل إلى ١٢,٨٪؛ حيث يتم تداول سهم المصرف عند مضاعف ربحية بمقدار ١٢,٣ مرة مقارنة بمضاعف ربحية متوقع عند ١١,٩ مرة.

سيستمر ارتفاع تكلفة التمويل لدى بنك البلاد نتيجة للسعي في زيادة ودائع المربحة التي وصلت إلى ٤٦,٩٪ من إجمالي الودائع خلال السنة المالية ٢٠١٨ من ٤٠,٧٪ في السنة المالية السابقة. أيضاً، أدت الزيادة في صافي ربح البنك خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة إلى ارتفاع متوسط العائد على حقوق المساهمين ليصل إلى ١٧,٥٪. يتم تداول سهم بنك البلاد حالياً بمضاعف ربحية ١٦,٨ مرة مقارنة بتوقعات الفترة القادمة بحدود ١٥,٦ مرة، مع عائد متوقع لتوزيع الربح إلى السعر عن السنة المالية ٢٠١٩ بحدود ٢,٥٪ (توزيع أرباح بقيمة ٠,٦ ريال سعودي للسهم). نستمر في التوصية "محايد" مع تعديل السعر المستهدف إلى ٢٤,١ ريال سعودي للسهم، بناءً على مدخلات إعادة التقييم.

نعتقد أن التغييرات في قانون الرهن العقاري تصب في صالح مصرف الراجحي نظراً لقاعدة العملاء الأفراد الواسعة لديه، إضافة إلى ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب مما يخفف من تكلفة التمويل. سيكون لتخفيض أسعار الفائدة الأساسية من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي أثر سلبي على كل من الإيرادات وصافي الربح، لكن بالرغم من تراجع قاعدة العملاء الأفراد الكبيرة لدى البنوك فقد ساهم ذلك في الحد من تراجع معدل الإقراض. قمنا بمراجعة توقعاتنا لربح السهم للسنة المالية ٢٠١٩ إلى ٤,٣ ريال سعودي. نستمر في توصيتنا لسهم المصرف إلى "محايد" بسعر مستهدف ٦٢,٨ ريال سعودي للسهم.

الشركة	ربح السهم	العائد على حقوق المساهمين	العائد على الأصول	مضاعف الربحية (مرة)	مضاعف القيمة الدفترية (مرة)	عائد توزيع الربح	السعر المستهدف (السعر/السهم)	التوصية
الراجحي	٤,٣٤	٢١,٣٪	٢,٩٪	١٣,٩٠	٢,٩٠	٥,٠٪	٦٢,٨	محايد
الإنماء	١,٨٣	١٣,٠٪	٢,٠٪	١١,٩٠	١,٦٩	٥,٠٪	٢٦,٨	زيادة المراكز
بنك البلاد	١,٦٧	١٧,٤٪	١,٧٪	١٥,٣٣	٢,٦٢	٤,١٪	٢٤,١	محايد

رئيس إدارة الأبحاث

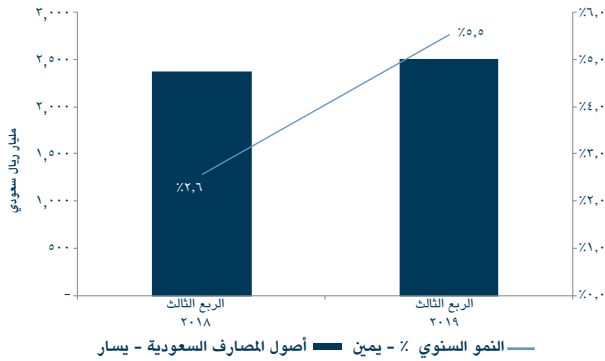
طلحة نزر

٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٥٠

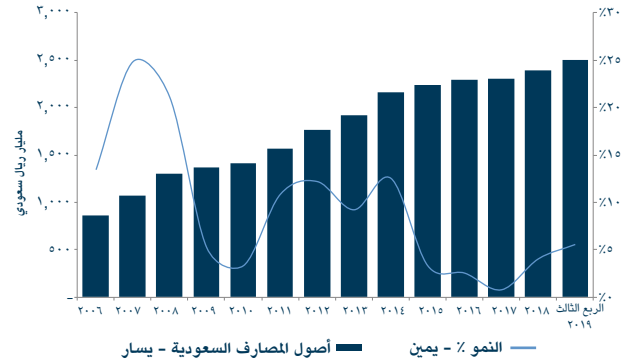
t.nazar@aljaziracapital.com.sa

ارتفع المركز المالي لقطاع البنوك السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٩ بمعدل ٥,٥% عن ذات الربع من العام السابق و ٢,٦% عن الربع السابق، ليصل إلى ٢,٥٠٦ مليار ريال سعودي. بلغ إجمالي القروض ما يعادل ٦٠% من إجمالي الأصول، في حين شكلت الودائع نسبة ٦٧,٨% من إجمالي المطلوبات. حقق المركز المالي لقطاع البنوك معدل سنوي مركب عند ٦,٤% سنوياً خلال فترة العشر سنوات الأخيرة.

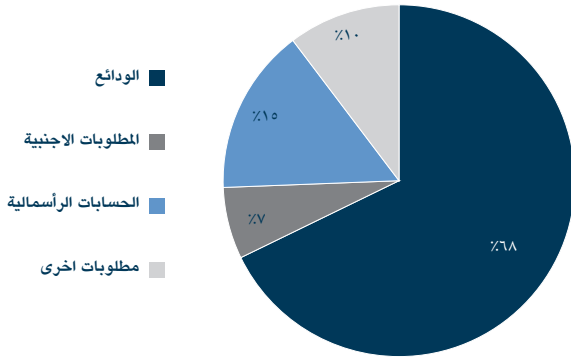
نمو أصول قطاع البنوك السعودي - الربع الثالث ٢٠١٩



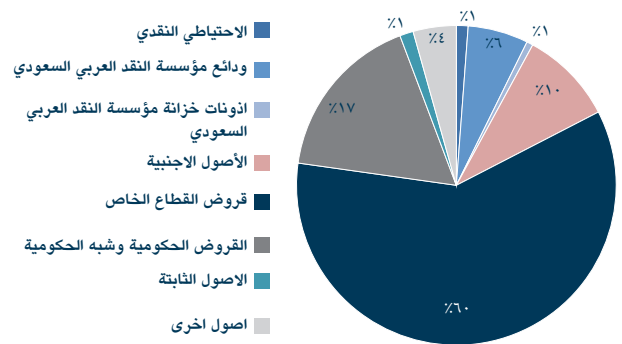
نمو أصول قطاع البنوك السعودي



نمو الأصول في قطاع البنوك السعودي - الربع الثالث ٢٠١٩



نمو الأصول في قطاع البنوك السعودي

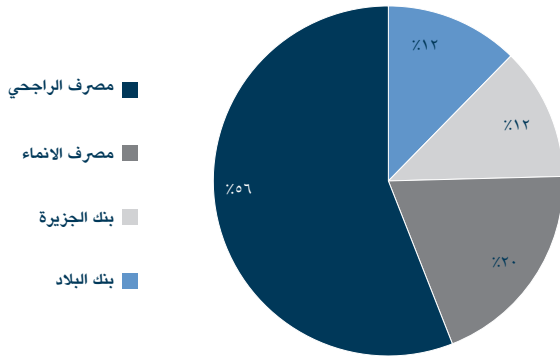


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

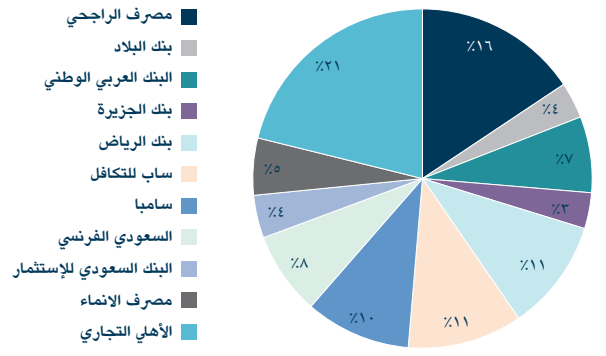
بلغ عدد البنوك السعودية في القطاع ١١ بنك مدرج في السوق المالي السعودي وغيرها من المصارف غير المدرجة. من حيث قيمة المركز المالي، فإن أكبر بنك في المملكة هو البنك الأهلي التجاري، حيث بلغت قيمة أصوله أكثر من ٤٧٨,٥ مليار ريال سعودي أو ما يقارب ٢١,١% من إجمالي السوق، يليه مصرف الراجحي بأصول قيمتها ٣٦٨,٢ مليار ريال سعودي (حصة سوقية بحدود ١٥,٦%). حل في المركز الثالث البنك السعودي البريطاني بحصة ١٠,٦% بأصول قيمتها ٢٥٨,٠ مليار ريال سعودي، يليه بنك الرياض بحصة ١٠,١% وأصول ٢٥١,٠ مليار ريال سعودي.

من إجمالي ١١ بنك، يعمل كل من مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك البلاد، وبنك الجزيرة بالتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تمثل مجتمعة ٢٧,٩% من إجمالي قيمة الأصول البنكية في المملكة. البنك الأكبر من البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة هو مصرف الراجحي بنسبة ٥٦,٠% من إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في الربع الثالث ٢٠١٩ (انخفاض من ٥٧,١% في الربع الأول ٢٠١٩).

توزيع الحصة السوقية للمصارف مع الشريعة الإسلامية - الربع الثالث ٢٠١٩



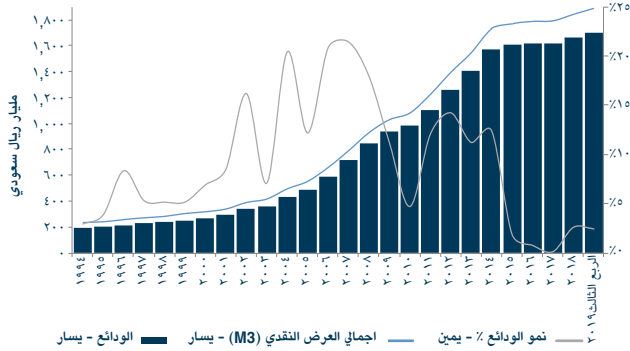
توزيع الحصة السوقية للبنوك حسب الأصول - الربع الثالث ٢٠١٩



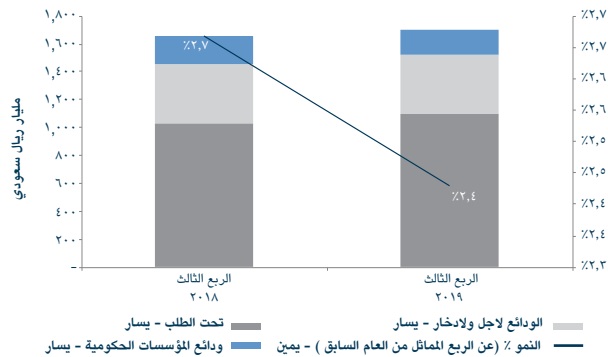
المصدر: بلومبرغ



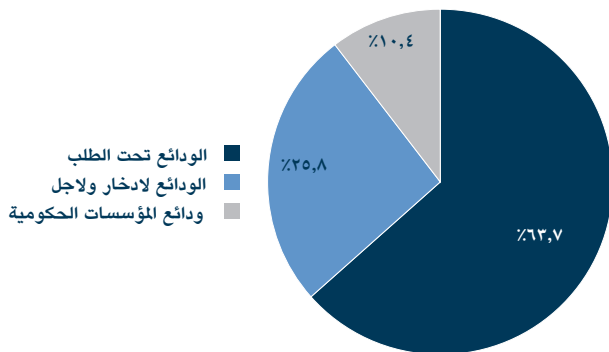
نمو الودائع



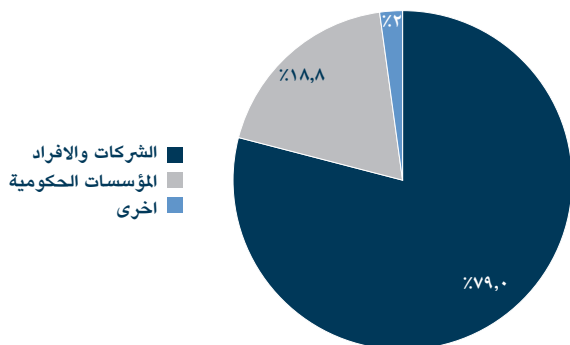
نمو الودائع - الربع الثاني ٢٠١٩



توزيع الودائع



إجمالي ودائع القطاع



الودائع

استمر النمو في كل من الودائع والنقد لدى قطاع البنوك السعودي بمعدل سنوي مركب لفترة ١٠ سنوات عند ٨,٧% و ٦,٦% على التوالي. ارتفع إجمالي الودائع في الربع الثالث ٢٠١٩ عن ذات الربع من العام السابق بحدود ٢,٤% إلى ١,٧ تريليون ريال سعودي من ١,٦٥ تريليون ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٨.

زادت نسبة الودائع تحت الطلب في القطاع خلال الربع الثالث ٢٠١٩ بمعدل ٦,٦% عن ذات الربع من العام السابق إلى ١,٠٩٢,٩ مليار ريال سعودي من ١,٠٢٥,١ مليار ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٨.

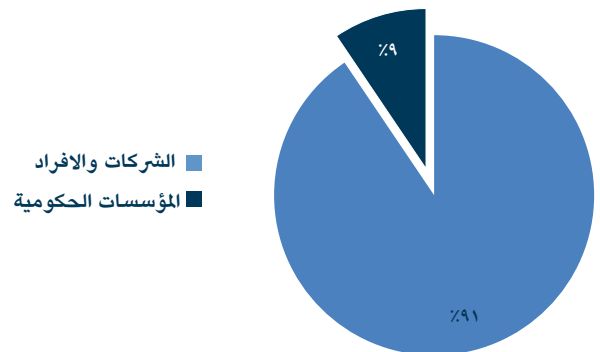
من إجمالي الودائع في القطاع، شكلت الودائع تحت الطلب خلال الربع ما نسبته ٦٤,٣% (ارتفاع من ٦٣,٧% في الربع الثالث ٢٠١٩) في حين بلغت نسبة الودائع لأجل وودائع الادخار ٢٥,٣%.

تمثل ودائع الأعمال التجارية والأفراد ما يقارب ٧٩,٠% من إجمالي الودائع، بينما تمثل ودائع الجهات الحكومية ١٨,٨%.

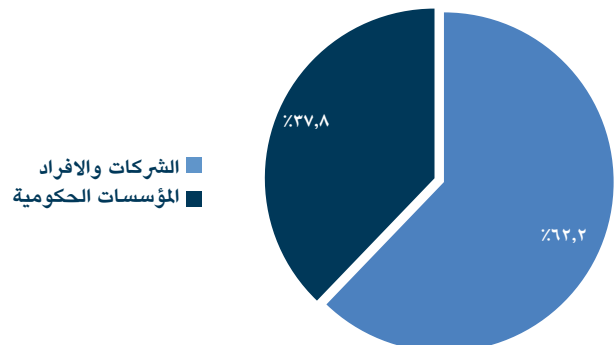
تمثل ودائع الأعمال التجارية والأفراد ما نسبته ٩٠,٨% من الودائع تحت الطلب، بينما تمثل الودائع الحكومية النسبة المتبقية بحدود ٩,٢% (ارتفاع من ٨,٧% في الربع الثالث ٢٠١٩).

فيما يتعلق بالودائع لأجل وودائع الادخار، تمثل ودائع الأعمال التجارية والأفراد ما يقارب ٦٢,٢%، بينما تمثل ودائع الجهات الحكومية ٣٧,٨%.

توزيع الودائع تحت الطلب



توزيع الودائع لأجل وودائع الادخار





الودائع - حسب البنك

أكبر البنوك السعودية، البنك الأهلي التجاري، لديه أكبر قاعدة وداائع بحدود ٣٤٠ مليار ريال سعودي، يليه مصرف الراجحي بقاعدة وداائع قيمتها ٢٩٩ مليار ريال سعودي.

حقق البنك السعودي البريطاني أعلى نمو للودائع في الربع الثالث ٢٠١٩ (ارتفاع ٤١,٨٪ عن ذات الربع من العام السابق)، لترتفع بذلك حصته السوقية إلى ١٠,٦٪ من ٨,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. حافظ بنك الجزيرة على المركز الثاني من حيث نمو الودائع، حيث ارتفعت قاعدة الودائع بنسبة ١٧,٦٪ عن ذات الربع من العام السابق وارتفعت حصته السوقية إلى ٣,٤٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ من ٣,١٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.

سجل البنك السعودي الفرنسي أعلى تراجع في قاعدة الودائع بمعدل ٣,٣٪ عن ذات الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ١٤٢ مليار ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٩ من ١٤٧ مليار ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٨، لتتخفص بذلك الحصة السوقية للبنك إلى ٨,٢٪ من ٩,١٪ في الربع الثالث ٢٠١٨، يليه مجموعة سامبا، حيث تراجعت الودائع بمعدل ٢,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ١٦٥ مليار ريال سعودي، مما نتج عنه تراجع بالحصة السوقية من ١٠,٥٪ في الربع الثالث ٢٠١٨ إلى ٩,٦٪ في الربع الثالث ٢٠١٩.

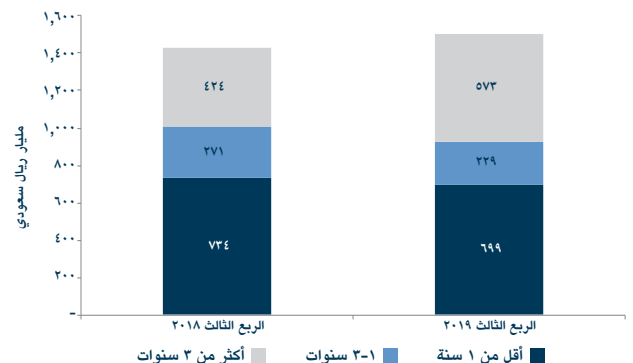
سجل مصرف الراجحي، أكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية، نموا في قاعدة الودائع لديه مقارنة بذات الربع من العام السابق بنسبة ٣,٥٪ لتتخفص بذلك حصته السوقية إلى ١٧,٣٪ من ١٨,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.

القروض

ارتفعت إجمالي محفظة القروض في قطاع البنوك السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٩ عن ذات الربع من العام السابق بنسبة ٣,٣٪ إلى ١,٥ تريليون ريال سعودي، ليكون بذلك معدل النمو المركب خلال فترة ١٠ سنوات بنسبة ٧,٣٪.

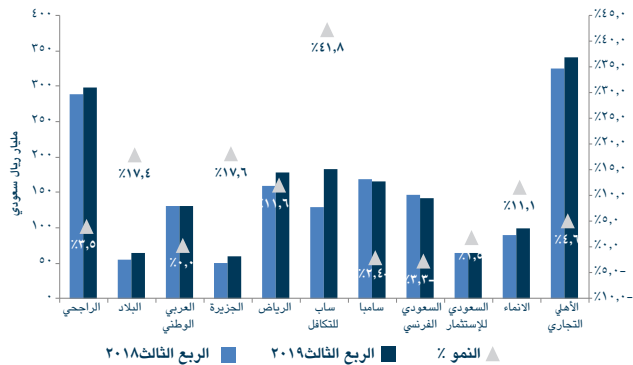
من إجمالي القروض الممنوحة في القطاع، ما يقارب ٤٦,٦٪ منها تستحق السداد خلال فترة أقل من عام (من ٥١,٣٪ عن الربع الثالث ٢٠١٨). انخفضت القروض بفترات استحقاق تتراوح ما بين سنة إلى ٣ سنوات عن ذات الربع من العام السابق بنسبة ١٥,٥٪ لتتخفص بذلك نسبتها من إجمالي قروض القطاع في الربع الثالث ٢٠١٩ إلى ١٥,٣٪ من ١٩,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.

نمو استحقاق القروض

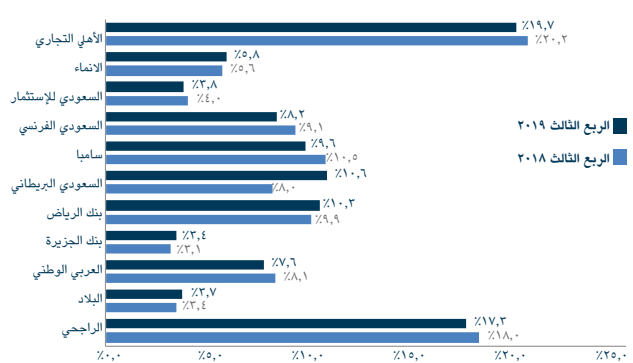


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

نمو إجمالي الودائع المصرفية

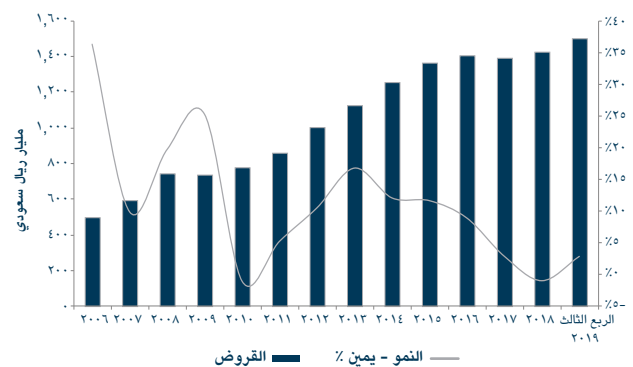


مقارنة الحصة السوقية للودائع

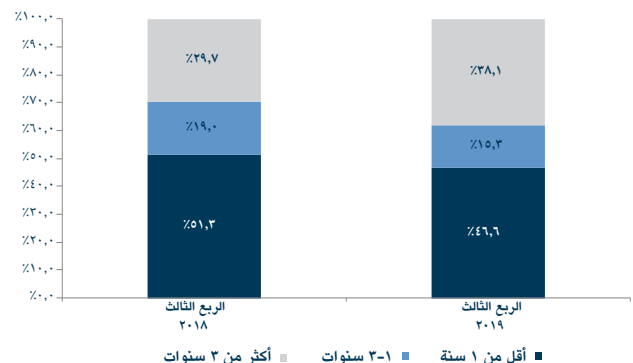


المصدر: تقارير الشركة المالية وبلومبرغ

نمو القروض

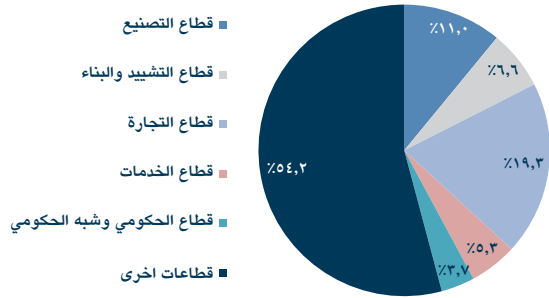


حصة القروض بناء على فترة الاستحقاق

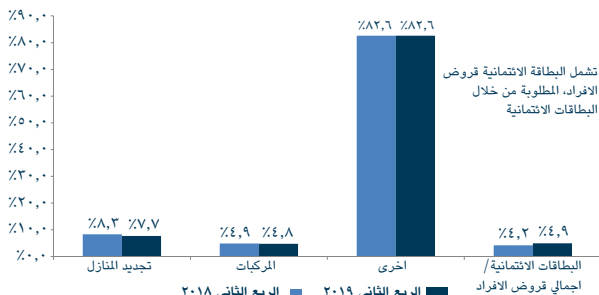




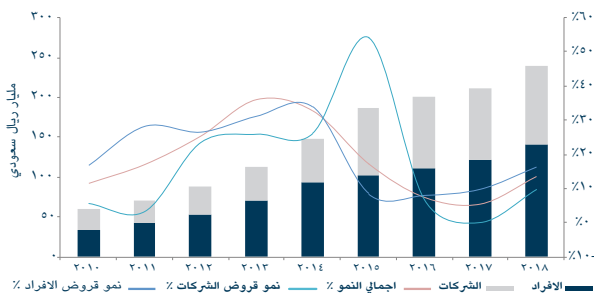
توزيع إجمالي القروض بالنسبة للقطاع



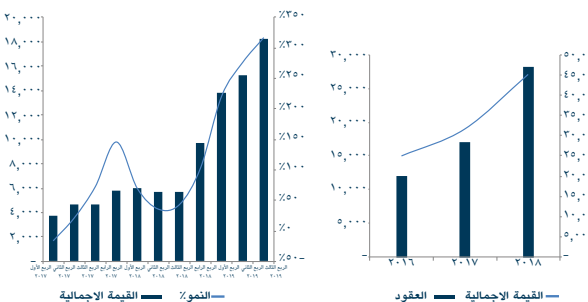
تفاصيل قروض الأفراد



قروض العقارية

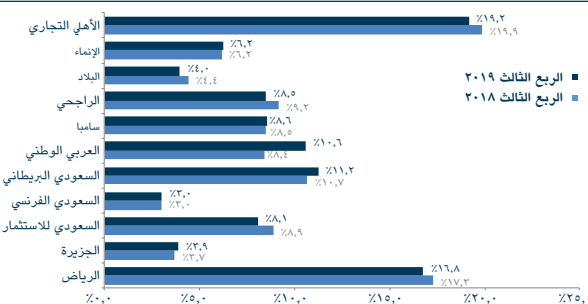


قروض الرهن العقاري



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الحصة السوقية من القروض لكل بنك



المصدر: تقارير الشركة المالية

تفاصيل القروض

لا يزال القطاع التجاري أكبر مقرض مقارنة مع بقية القطاعات بنسبة ١٩,٣٪ من إجمالي القروض، يليه قطاع التصنيع بنسبة ١١,٠٪، ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٦,٦٪.

قروض الأفراد

ارتفعت قيمة قروض الأفراد على مستوى القطاع [باستثناء تمويل التطوير العقاري، تمويل التأجير وتمويل ضمان الأسهم (الإقراض بالهامش)] في الربع الثالث ٢٠١٩ عن الربع السابق بنسبة ٤,٤٪ إلى ٣٩,٢ مليار ريال سعودي.

استحوذ تمويل تحديث وصيانة المنازل على الجزء الأكبر من قروض الأفراد، حيث بلغ ما يقارب ٧,٧٪ في الربع الثالث ٢٠١٩، بينما شكلت قروض تمويل السيارات ٤,٨٪ من إجمالي قروض الأفراد.

بلغت القروض باستخدام البطاقات الائتمانية ما نسبته ٤,٩٪ من الإجمالي في الربع الثالث ٢٠١٩، بارتفاع من ٤,٢٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.

قروض التطوير العقاري

حقق قطاع التطوير العقاري معدل نمو سنوي مركب ١٩,٢٪ للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨، ليصل إلى ٢٤٠,٢ مليار ريال سعودي. خلال الربع الثالث ٢٠١٩، شكل كل من قطاعي الأفراد والشركات ما نسبته ٦٣٪ و ٣٧٪ على التوالي من إجمالي القروض العقارية.

سجلت القروض العقارية في قطاع الشركات ارتفاعاً كبيراً بمعدل ١٠,٩٪ مقارنة بذات الربع من العام السابق لتصل إلى ٩٧,٨ مليار ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٩. ارتفعت قروض الأفراد في الربع الثالث ٢٠١٩ عن ذات الربع من العام السابق بنسبة ٢٩,٠٪ إلى ١٦٥,٩ مليار ريال سعودي.

أظهرت القروض العقارية نمواً ملحوظاً منذ بدء تطبيق التغيرات في قانون الرهن العقاري، حيث بلغ عدد التعاقدات الجديدة ٤٢,٨ ألف بقيمة ١٨,٢ مليار ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٩، ارتفاع ٢٢٣٪ عن ذات الربع من العام السابق.

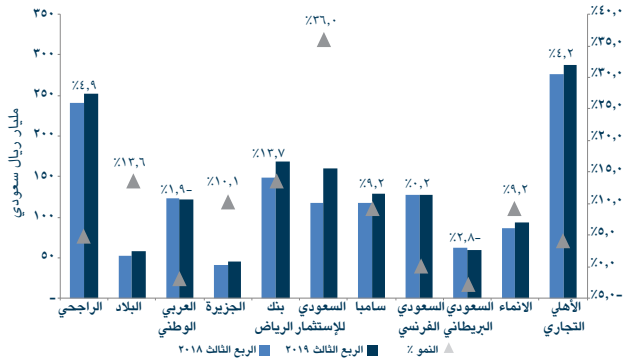
الحصة السوقية في القروض حسب البنك

انخفضت الحصة السوقية للبنك الأهلي التجاري، أكبر مقرض في القطاع، إلى ١٩,٢٪ في الربع الثالث ٢٠١٩، مقارنة بمعدل ١٩,٨٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. كما انخفضت الحصة السوقية لثاني أكبر مقرض في القطاع، مصرف الراجحي، إلى ٨,٥٪. كان التوسع الأكبر في سوق القروض خلال الربع لدى بنك السعودي البريطاني بينما سجل كل من مجموعة سامبا المالية والبنك الأهلي التجاري أكبر انكماش.

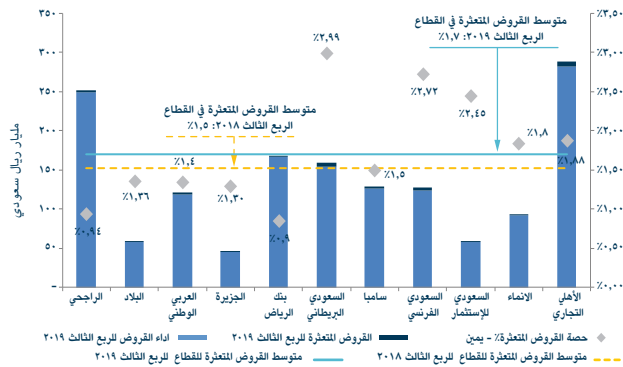
انخفضت الحصة السوقية للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بقيادة مصرف الراجحي، في الربع الثالث ٢٠١٩ إلى ٢٩,٦٪ من ٢٩,٧٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. من بين المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، استمر نمو الحصة السوقية لمصرف الإنماء ليصل إلى ٦,٢٪ في الربع الثالث ٢٠١٩. في المقابل، تراجعت الحصة السوقية لبنك البلاد إلى ٤,٠٪ من ٤,٤٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. فيما، ارتفعت الحصة السوقية لبنك الجزيرة لتصل إلى ٣,٩٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ من ٣,٧٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.



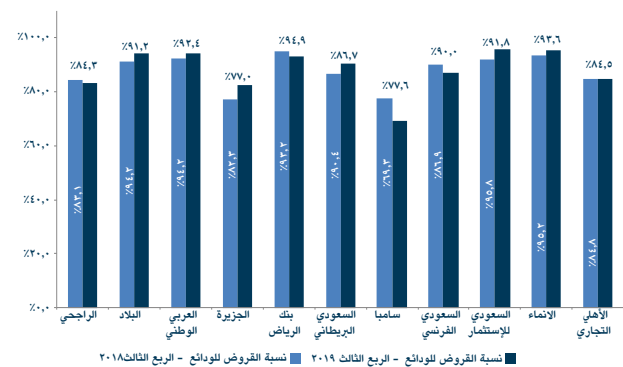
إجمالي توزيع قروض المصارف



أداء القروض المستحقة إلى القروض المتعثرة



معدل القروض إلى الودائع



المصدر: تقارير الشركة المالية

من بين ١١ بنكاً في القطاع، حققت تسعة بنوك ارتفاعاً في إجمالي القروض مقارنة بذات الربع من العام السابق.

حقق البنك السعودي البريطاني أكبر ارتفاع في محفظة القروض خلال الربع الثالث ٢٠١٩ مقارنة بذات الربع من العام السابق بنسبة ٣٦,٠٪، معززاً بذلك من حصته السوقية، كما حقق بنك الرياض ثاني أفضل أداء من حيث نمو إجمالي القروض بنسبة ١٣,٧٪ عن ذات الربع من العام السابق.

كان البنك السعودي للاستثمار الأسوأ أداءً خلال الربع، حيث تراجع إجمالي القروض بنسبة ٢,٨٪ عن ذات الربع من العام السابق، يليه البنك العربي الوطني بانخفاض ١,٩٪ خلال نفس الفترة.

ارتفع متوسط نمو إجمالي القروض في المصارف المتوافقة مع الشريعة خلال الربع الثالث ٢٠١٩ عن ذات الربع من العام السابق بنسبة ٤,١٪.

القروض المتعثرة

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في القطاع إلى ١,٧٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ مقابل ١,٥٪ في الربع الثالث ٢٠١٨، وتراجع معدل تغطية القروض المتعثرة إلى ١٥٥٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ من ١٩٤٪ في ذات الربع من العام السابق.

لدى كل من مصرف الراجحي وبنك الرياض أفضل معدل للقروض المتعثرة في القطاع بنسب ٠,٩٤٪ و ٠,٨٥٪ على التوالي، كما بلغت معدلات تغطية القروض المتعثرة لكل منهما ٣٤٣٪ و ١٨١٪ على التوالي خلال الربع الثالث ٢٠١٩.

كان أعلى معدل للقروض المتعثرة في القطاع لدى البنك السعودي البريطاني بمعدل ٢,٩٩٪، بينما بلغت تغطية القروض المتعثرة خلال الربع الثالث ٢٠١٩ بمعدل ١٠٠٪. حقق مصرف الجزيرة أكبر تحسن في نسبة تغطية القروض المتعثرة، حيث ارتفعت في الربع الثالث ٢٠١٩ إلى ١٧٨٪ من ١١٥٪ في ذات الربع السابق، بينما سجل البنك السعودي البريطاني أكبر تراجع في تغطية القروض المتعثرة من ٢٢٩٪ في الربع الثالث ٢٠١٨ إلى ١٠٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٩.

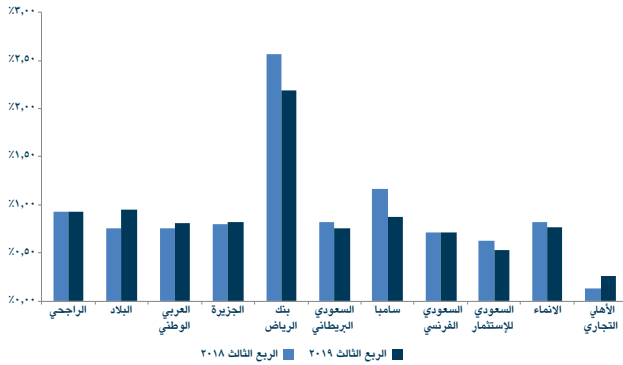
معدل الإقراض إلى الودائع

بلغ معدل الإقراض إلى الودائع في القطاع ٨٦,٤٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ من ٨٦,٤٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.

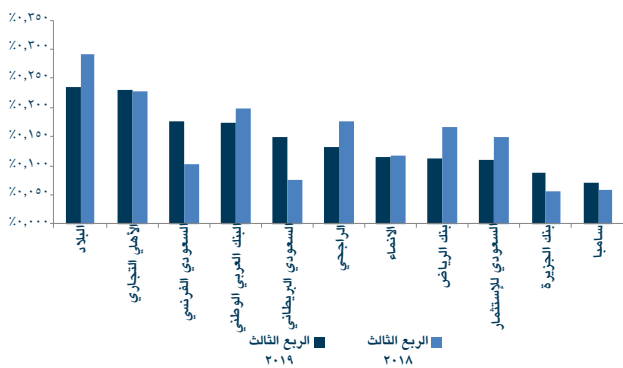
حقق بنك الرياض أعلى معدل إقراض إلى الودائع بنسبة ٩٣,٦٪ في الربع الثالث ٢٠١٩، يليه بنك الإنماء بمعدل ٩٣,٦٪. سجلت مجموعة سامبا المالية أقل معدل للإقراض إلى الودائع في القطاع خلال الربع بنسبة ٧٠,٢٪ مقابل ٧٧,٦٪ في الربع الثالث ٢٠١٨.



هامش صافي الفوائد

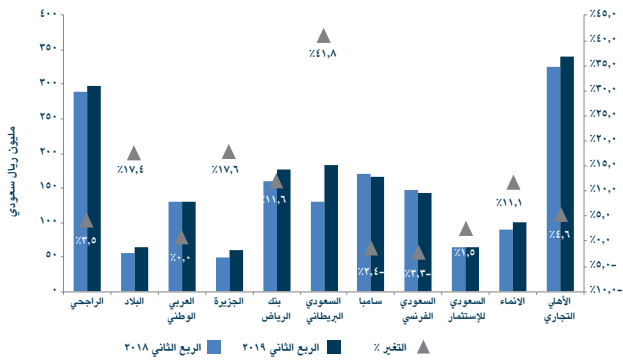


تكلفة المخاطر (الربع الثالث ٢٠١٩)



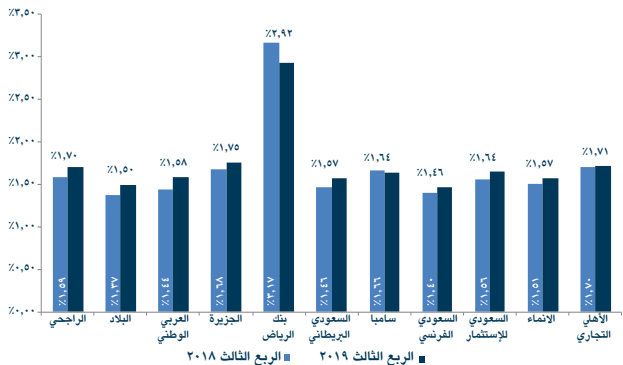
المصدر: تقارير الشركة المالية

التكلفة على ودائع الادخار والودائع لأجل

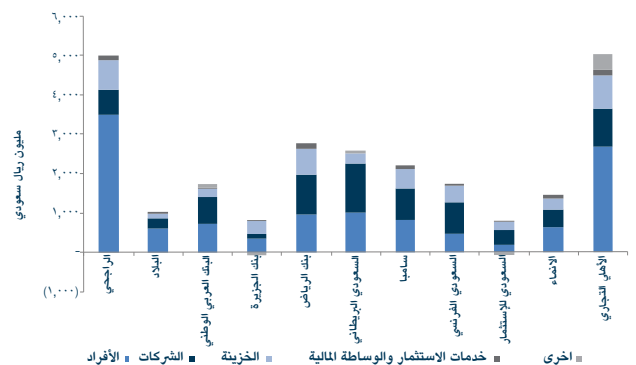


المصدر: تقارير الشركة المالية، بلومبرغ

سعر الإقراض



الدخل التشغيلي لكل بنك (الربع الثالث ٢٠١٩)



المصدر: تقارير الشركة المالية

هامش صافي الفوائد تحت الضغط

سجل بنك الرياض أعلى هامش صافي فائدة بمعدل ٢,١٩٪ في الربع الثالث ٢٠١٩، بانخفاض من ٢,٥٧٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. عموماً، ارتفع العائد على ودائع الادخار والودائع لأجل في القطاع خلال الربع الثالث ٢٠١٩ مقارنة بذات الربع السابق بنسبة ٢١,٦٪.

كانت أعلى تكلفة ودائع خلال الربع لدى البنك الأهلي التجاري بمبلغ ١,٢٤٨ مليون ريال سعودي مقابل ١,٠٦٠ مليون ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٨، بارتفاع ١٧,٥٪.

أعلن البنك الأهلي التجاري عن تحقيق أعلى عائد على ودائع الادخار والودائع لأجل بنسبة ١,٤٦٪، يليه البنك السعودي للاستثمار عند ١,١٪، في حين سجل بنك البلاد أقل عائد على ودائع الادخار والودائع لأجل في القطاع بنسبة ٠,٥٥٪.

تكلفة المخاطر

سجل بنك البلاد أعلى تكلفة مخاطر بنسبة ٠,٢٤٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ بانخفاض من ٠,٢٩٪ في الربع الثالث ٢٠١٨، يليه البنك الأهلي التجاري بتكلفة مخاطر بنسبة ٠,٢٣٪ في الربع الثالث ٢٠١٩.

من بين المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، سجل مصرف الراجحي أعلى تكلفة للمخاطر بمعدل ٠,١٣٪ بتراجع من ٠,١٨٪.

تفاصيل الدخل التشغيلي

ارتفع الدخل التشغيلي للقطاع خلال الربع محل المراجعة بمعدل ١٢,٢٪ إلى ٢٤,٩ مليار ريال سعودي من ٢٢,٢ مليار ريال سعودي في الربع الثالث ٢٠١٨.

ساهم قطاع الأفراد بحدود ٤٧,٨٪ من إجمالي الدخل التشغيلي للربع من ٤٦,٨٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. ارتفع صافي الربح التشغيلي لقطاع الأفراد بنسبة ١٤,٧٪ عن ذات الربع من العام السابق.

بلغت مساهمة قطاع الشركات في الدخل التشغيلي ٢٩,٣٪ في الربع الثالث ٢٠١٩ من ٢٩,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٨. بلغ صافي الربح من قطاع الشركات ٧,٣ مليار ريال سعودي (ارتفاع ١٣,٦٪ عن ذات الربع من العام السابق).

تحسن الدخل من أعمال الخزينة عن ذات الربع من العام السابق بنسبة ١١,٦٪ إلى ٤,٥ مليار ريال سعودي، بينما انخفض الدخل من الاستثمارات خلال نفس الفترة بنسبة ٠,٥٪ إلى ٧٨٩ مليون ريال سعودي.

بلغ الدخل التشغيلي للبنك الأهلي التجاري ٥,٠ مليار ريال سعودي، مما ساهم بنسبة ٢٠,١٪ من إجمالي الدخل التشغيلي للقطاع في الربع الثالث ٢٠١٩، يليه مصرف الراجحي حيث ساهم بنسبة ٢٠,٠٪ بمبلغ ٤,٩٨ مليار ريال سعودي.

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

١. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
٢. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
٣. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
٤. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معلق بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته / رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عمومًا أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيتها جزئياً أو كلياً. إن أسواق الأسهم والسندات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتقنين هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام والبيانات والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة / عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة. بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. تم إعداد هذا التقرير من قبل موظفين متخصصين في شركة الجزيرة للأسواق المالية، وهم يتعهدون بأنهم وزوجاتهم وأولادهم لا يمتلكون أسهماً أو أوراق مالية أخرى يتضمنها هذا التقرير بشكل مباشر وقت إصدار هذا التقرير، لكن كاتبو هذا التقرير و/أو زوجاتهم / أولادهم قد يمتلكون أوراق مالية / حصص في الصناديق المفتوحة للجمهور المستثمرة في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير كجزء من محفظة متنوعة والتي تدار من قبل طرف ثالث. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الرابعة الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصاً في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق صناديق استثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تدار من قبل أطراف ثالثة. قد تكون إدارة المصرفية الاستثمارية للجزيرة كابيتال في طور المباحثات للحصول أو حصلت فعلاً على صفقة أو صفقات من قبل الشركات موضوع هذا التقرير. قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة الجزيرة للأسواق المالية أو أحد مدراءها التنفيذيين، أو أكثر من فرد واحد، عضو / أعضاء في مجلس إدارة أو الإدارة التنفيذية في إحدى الشركات المذكورة في هذا التقرير أو الشركات التابعة لها. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.

إدارة الأصول | الوساطة | تمويل الشركات | خدمات الحفظ | المشورة

الإدارة العامة: طريق الملك فهد، ص.ب. ٢٠٤٢٨ الرياض ١١٤٥٥ المملكة العربية السعودية، هاتف: ٠١١-٢٢٥٦٠٠٠ فاكس: ٠١١-٢٢٥٦٠٦٨